الصباح الاقتصادية
12
العدد 3782 - السنة الثالثة عشرة
الثلاثاء 12 صفر 1442 - الموافق 29 سبتمبر 2020
Tuesday 29 September 2020 - No.3782 - 13 th Year

أكد أن «إنترنت الأشياء» يمكنه تسهيل عمليات الحفر ومراقبة خطوط الإنتاج

الرشيدي: «التحول الرقمي» يزيد من فرص العمل مستقبلا في «نفط الكويت»

- نجحنا بربط 1000 بئر نفطي بمشروع «كوديف»
- التطور التكنولوجي يحتاج الى جيل جديد من الأيدي البشرية تتمتع بمهارات إدارة بالذكاء الاصطناعي

قال رئيس فريق الأبحاث والتكنولوجيا تحت السطحية بالوكالة ومنسق التحول الرقمي في مجموعة الإبداع والتكنولوجيا في شركة نفط الكويت م.حمد الرشيدي أن الشركة نجحت في ربط نحو 1000 بئر نفطي بمشروع الحقل الرقمي الذكي (كوديف)، مشيرا إلى أن نحو 50 % من آبار النفط التابعة للشركة تعمل تحت مظلة التحول الرقمي وسنعمل خلال العام المقبل على رفع تلك النسبة إلى 80 %، ومستقبلا نهدف إلى تضمين كافة الآبار النفطية ضمن المنظومة الرقمية باستثناء حقل برقان الكبير الذي يحتاج إلى تنفيذ بعض القواعد في التحول الرقمي نظراً لضخامة أعداد الآبار.

حديث الرشيدي جاء خلال مشاركته في ندوة افتراضية نظمتها إدارة العلاقات العامة في وزارة النفط بعنوان «التحول الرقمي في شركة نفط الكويت» وشارك فيها عدد كبير من الموظفين في الوزارة.

وقال الرشيدي إن التحول الرقمي في شركة نفط الكويت والقطاع النفطي الكويتي عموماً سيزيد من فرص العمل مستقبلا وليس كما يعتقد البعض في فقدان العديد من الوظائف، مشيراً الى ان التطور التكنولوجي يحتاج الى جيل جديد من الأيدي البشرية تتمتع بمهارات إدارة بالذكاء الاصطناعي بشرط أن تكون مدربة ومؤهلة لتنفيذ هذه الأعمال الحساسة، مشددا على ضرورة أن تقوم جامعات الكويت والمعاهد المتخصصة في تخريج دفعات من الطلاب يتمتعون بهذه المهارات لاستفادة السوق المحلي منها خلال العامين المقبلين.

وذكر الرشيدي أن شركة نفط الكويت ممثلة بمجموعة التكنولوجيا والابحاث ترصد ميزانية ضخمة لتنفيذ مشاريعها سنوياً وتعتبر من ضمن أولويات الشركة الرئيسية.

وقال الرشيدي ان تجربة الحقل الرقمي المتكامل (الذكي) اثبتت كفاءتها في إدارة الحقول النفطية وتحسين انتاجية الابار والتعرف السريع على المشاكل وحلها، مشيرا الى ان تعميم التجربة في كافة حقول نفط الكويت سيكون نواة اساسية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للشركة و الوصول بالإنتاج الى الخطط الموضوعة.

وبين أن تجربة تطبيق نظام الحقل الذكي في الكويت بدأت قبل فترة وان تحويل جميع الحقول الى ذكية سيستغرق من عام الى عامين وستصبح كلها متصلة بغرفة القرارات المركزية.

واشار الى ان تطبيق هذه التجربة له فاعلية وفوائد حيث يوفر هذا النظام الوقت والجهد والمال ويزيد من أعمار المكامن البترولية كما يزيد من انتاج النفط وأيضا يحد من الحوادث النفطية.

وفي سؤال حول مدى استفادة شركة نفط الكويت من تكنولوجيا الجيل الخامس وإنترنت الأشياء في ادارة المنشآت النفطية قال الرشيدي ان الشركة نفذت مؤخراً مشروع تجريبي ونال استحسان كبير ولكن يحتاج الى تشديد أكبر في الأمن السيبراني للمعلومات منعا للاختراق، مشيرا إلى أن إنترنت الأشياء يمكنه تسهيل عمليات الحفر ومراقبة خطوط الإنتاج.

وقال ان كلفة انتاج برميل النفط في شركة نفط الكويت تتراوح بين 5 إلى 10 دولارات للبرميل وأن التحول الذكي والتكنولوجي يساعد بشكل كبير الى تخفيض الكلفة النهائية للبرميل او المحافظة عليها دون ازدياد سنوي، خصوصا وان التوسع في التحول الرقمي للآبار يعطي الشركة صورة كاملة حول كمية المياه في الآبار وتحسين الانتاجية.

واستعرض الرشيدي في بداية الندوة الافتراضية الثورات الصناعية في العالم ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر والتي بدأت في الثورة الصناعية الاولى عندما تم اختراع عملية التصنيع الميكانيكي عن طريق المياه والبخار ، والثورة الصناعية الثانية التي بدأت في القرن العشرين عندما تم اتباع عملية التصنيع الشامل باستخدام الكهرباء ومحركات الاحتراق تزويد الآلات بالطاقة ، ثم الثورة الصناعية الثالثة التي قامت في فترة السبعينات وشملت تقديم الأتمتة والرجل الآلي حيث تشكل الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والحواسيب.

وذكر أن الثورة الصناعية الرابعة التي بدأت في العام 2005 وضعت العالم أمام ضرورة الاعتماد على أنظمة الإنتاج الالكتروني الملموس التي تهدف الى ربط عالمي الانتاج المادي والافتراضي والجمع بين عمليات التحويل الرقمي وتكامل سلاسل القيمة والمنتجات والخدمات الى جانب ذلك فإن تكنولوجيا المعلومات والآلات والإنسان مرتبطين معا ويتفاعلون في الوقت الحقيقي مما يؤدي إلى خلق طريقة تصنيع مخصصة ومرنة مع كفاءة في استخدام الموارد وهو ما يعادل المصنع الذكي.

وقال الرشيدي أنه على الرغم من وجود مصطلحات أخرى مثل «الإنترنت الصناعي» أو «المصنع الرقمي»، إلا أنها لا تعطي نظرة شمولية مثل مصطلح الثورة الصناعية الرابعة، فبينما ركزت الثورة الصناعية الثالثة على أتمتة الآلات الفردية والعمليات ، تجمع الثورة الرابعة بين التحول الرقمي الشامل لكافة الأصول المادية والتكامل في المنظومة الرقمية مع الشركاء في سلسلة القيمة. ويعزز تحقيق فهم أعمق للعملاء من خلال تحليل البيانات وزيادة حصة السوق من المنتجات الأساسية.

وبين الرشيدي أن 20 % من الشركات لديها إدارة متخصصة في تحليل البيانات وتقدم الخدمات للعديد من الوظائف داخل الشركة ، ونحو 22 % من الشركات عملت على دمج تحليل البيانات في وظائف محددة ، ونحو 29 % من الشركات تعتمد على قدرات مختارة ومؤقتة للموظفين الأفراد لتحليل البيانات ، كما أن 16 % من الشركات تفتقر لوجود قدرات تحليل للبيانات الاساسية كما أن 12 % من الشركات تلجأ لتعهيد خدمات تحليل البيانات وتنفيذها إلى مزود خدمات خارجي.

وذكر أن مخطط نجاح شركة نفط الكويت في التحول الرقمي يعتمد على التقنيات والخبرة والتخطيط، مشيرا الى أن الشركة تعمل على التخطيط الاستراتيجية الثورة الصناعية الرابعة الخاصة واستحداث مشاريع تجريبية أولية وتحديد القدرات التي يحتاجها العملاء والتحول لمؤسسة رقمية وتخطيط منهجية لمنظومة الأعمال.

من جانبها، قالت مديرة العلاقات العامة والإعلام في وزارة النفط الشيخة تماضر خالد الاحمد الصباح ان شركات النفط أصبحت مطالبة بتوظيف التكنولوجيا في معظم أعمالها سعيا منها إلى السيطرة وخفض التكلفة وتحسين أداء عملياتها وتوفير الوقت والجهد.

وذكرت الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباح في مداخلة لها خلال الندوة، أن تنظيم وزارة النفط للندوة الافتراضية عن التحول الرقمي في شركة نفط الكويت تهدف إلى الاطلاع على أحدث التكنولوجيا المتبعة واكتساب الخبرات والممارسات الضرورية في مجالات الحفر والاستكشاف وإنتاج النفط والغاز.

وقالت ان تنظيم مثل هذه الندوات يهدف كذلك إلى الاستفادة المتبادلة والاطلاع على أفضل الممارسات بين وزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة وذلك تماشياً مع التوجهات الاستراتيجية للقطاع النفطي في تعزيز روح المبادرة والابتكار والبحث لدى العاملين.

- تجربة الحقل الرقمي المتكامل «الذكي» اثبتت كفاءتها في إدارة الحقول النفطية
- الثورة الصناعية الرابعة وضعت العالم أمام ضرورة الاعتماد على أنظمة الإنتاج الالكتروني الملموس

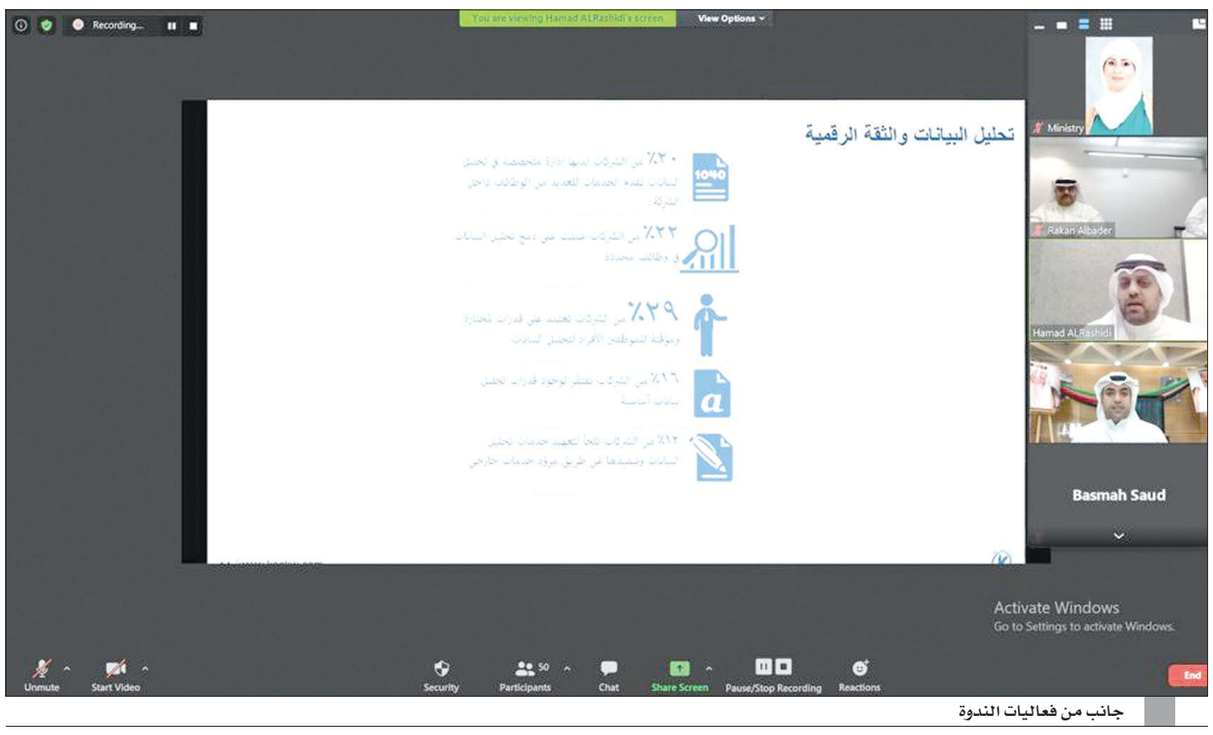

جانب من فعاليات الندوة

- 20 في المئة من الشركات تمتلك إدارة متخصصة في تحليل البيانات وتقدم الخدمات للعديد من الوظائف داخل الشركة
- تماضر الصباح: شركات النفط أصبحت مطالبة بتوظيف التكنولوجيا في معظم أعمالها لخفض التكلفة وتحسين أداء عملياتها
- تنظيم الندوات يهدف إلى الاستفادة المتبادلة والاطلاع على أفضل الممارسات بين «النفط » و «البترول الكويتية» وشركاتها التابعة

جاءت سلبية بنسبة أكبر من 99 في المئة

«أسواق المال» تعلن نتائج اجراء مسحة «كورونا» على موظفيها

منذ بداية تعطيل الأعمال في الجهات الحكومية في مارس 2020، حرصت هيئة أسواق المال على اتخاذ العديد من القرارات والإجراءات لضمان تسيير أعمالها الضرورية، حيث عملت بكامل طاقتها البشرية منذ اليوم الأول للعطلة الرسمية سواء بتكليف بعض الإدارات للقيام بواجباتها من مقر الهيئة أو تكليف أخرى لإنجاز أعمالها "عن بعد"، وقد أصدرت الهيئة عدة لوائح تنظيمية وقرارات إدارية خلال فترة تعطيل الأعمال في الجهات الحكومية لتنفيذ واجباتها المنصوص عليها في القانون رقم (7) لسنة 2010 واللائحة التنفيذية للهيئة وتعديلاتهما.

وتم توجيه لجنة إدارة استمرارية الأعمال المشكلة بقرار من مجلس المفوضين في ديسمبر 2018، ببحث المستجدات التي تطرأ على الساحة في ظل قرارات مجلس الوزراء الموقر وإرشادات وزارة الصحة بشأن الوقاية من انتشار فيروس كورونا، وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات خلال فترة تعطيل الأعمال ورفعت توصياتها الى المدير التنفيذي بالإجراءات الواجب اتخاذها لضمان سير أعمال الهيئة والحفاظ على سلامة موظفيها خلال عودة الأعمال تدريجياً، كما كانت الهيئة سباقة في تنظيم العودة التدريجية والإعلان عنها، وشمل ذلك توزيع

هيئة أسواق المال

الموظفين على (3) فئات، بحيث تعمل الفئة الأولى من مقر الهيئة بينما تعمل الفئتين الثانية والثالثة عن بعد ويتم التدوير فيما بينهم، كما أعلنت الهيئة عن إجراءاتها الاحترازية لمباشرة الأعمال من مقرها، وبذلك تكون الجهة الأولى في الدولة التي تعلن عن تنظيم العمل "عن بعد" حسب لائحة تم اعتمادها من رئيس مجلس المفوضين – المدير التنفيذي.

وتأتي سلامة موظفي الهيئة في أولوية اهتمام مجلس المفوضين الذي حرص دائماً عبر توجيهاته بتوفير أقصى درجات الأمان للموظفين، وتجدر الإشارة الى أن تطبيق الإجراءات الاحترازية تم وفقا لمرحلة خطة الدولة للعودة التدريجية وإرشادات الجهات الصحية. بالإضافة الى ذلك، حرصت الهيئة على نشر التعاميم الإدارية بشأن الاستعداد للعودة التدريجية للعمل موضحة فيها الإجراءات الوقائية وقواعد العمل وفقاً للمرحلة المعلن عنها من الجهات الرسمية، مثل التباعد بين الموظفين، وتوفير أجهزة قياس الحرارة وتوفير الكمامات والقفازات والمعقمات في أرجاء مقر الهيئة، كما تم توسيع عمليات التنظيف والتعقيم اليومية والاسبوعية.

هذا، وقد تم وضع ضوابط للحضور الى مقر العمل تساهم في الحفاظ على الصحة العامة للموظفين من خلال تطبيق ساعات العمل المرنة وتوزيع الموظفين على (3) فئات تعمل من مقر الهيئة و "عن بعد"، بموجب لائحة العمل عن بعد التي اعتمدتها الهيئة لهذا الشأن، وقد منحت الهيئة مدراء الوحدات التنظيمية صلاحية توزيع موظفيها على الفئات الثلاث وتدويرهم وفقاً لمتطلبات العمل والارشادات الصحية.

واسترشدت الهيئة بالقرارات الصادرة من الدولة فيما يخص نسبة الحضور لمقر العمل لكل مرحلة من مراحل العودة التدريجية للحياة الطبيعية، والتزمت بتطبيق اشتراطات ارتداء الكمامات والقفازات وتعقيم اليدين وتحقيق التباعد بين الموظفين في مكان العمل، كما قامت بإعادة توزيع بعض المكاتب ونقل بعض الموظفين الى مكاتب شاغرة تحقيقاً للسلامة العامة وتوفير بيئة عمل صحية لجميع موظفيها.

وتشرف إدارة الخدمات العامة على فريق متخصص لتعقيم المكاتب يومياً، في جميع الأدوار بمقر الهيئة، بأساليب صحية، باستخدام مواد ومعدات خاصة لتعقيم الأسطح والجدران اسبوعياً ومتى دعت الحاجة الى ذلك.

وحرصت الهيئة على نشر ثقافة الوقاية الصحية بين موظفيها حيث قامت بنشر مواد توعوية مثل الدليل التوعوي الصادر من وزارة الصحة واعلانات إرشادية عن طريق عدة وسائل مرئية ومقروءة، بالإضافة الى (17) تعميم أصدرته الهيئة تضمنت التعليمات والضوابط الوقائية وحث الموظفين على الالتزام بالإجراءات الاحترازية والتعليمات الواجب اتباعها للتعامل مع الحالات المصابة.

ومع بداية العودة التدريجية للأعمال، قامت هيئة أسواق المال بمخاطبة وزارة الصحة لفحص جميع العاملين بالهيئة وذلك كنوع من الاجراء الاستباقي والاحترازي الذي تقوم به الهيئة لحماية موظفيها والتأكد من سلامتهم، وقد قامت الوزارة مشكورة بتلبية طلب الهيئة وقام فريق متخصص من الوزارة بإجراء (364) مسحة بمقر الهيئة لكافة موظفيها، وأظهرت جميع النتائج أنها سلبية فيما عدا زميل واحد من الموظفين واثنين من موظفي الخدمات (تعاقد خارجي مع الغير) – وقد قامت الهيئة باتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية في هذا الشأن – وهي تشكل نسبة أقل من 1% من مجموع الموظفين والعاملين بالهيئة، وجاءت هذه الخطوة حرصاً من مجلس المفوضين على صحة وسلامة جميع الموظفين والعاملين بالهيئة.

مؤشرات البورصة تواصل «التباين».. و«العام» ينخفض 17.7 نقطة

جلسة متباينة للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض مؤشر السوق العام 17ر7 نقطة ليبلغ مستوى 5566ر72 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر32 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 321ر9 مليون سهم تمت عبر 11175 صفقة نقدية بقيمة 38ر9 مليون دينار كويتي (نحو 140ر04 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 2ر6 نقطة ليبلغ مستوى 4398ر13 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر06 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 260ر2 مليون سهم تمت عبر 6560 صفقة نقدية بقيمة 12ر3 مليون دينار (نحو 44ر2 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 27ر5 نقطة ليبلغ مستوى 6155ر89 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر45 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 61ر7 مليون سهم تمت عبر 4615 صفقة بقيمة 26ر5 مليون دينار (نحو 95ر4 مليون دولار).

بدوره انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 4ر08 نقطة ليبلغ مستوى 4442ر75 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر09 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 236ر03 مليون سهم تمت عبر 5445 صفقة نقدية بقيمة 11ر08 مليون دينار (نحو 39ر8 مليون دولار).

وكانت شركات (فنادق) و(ثريا) و(المشتركة) و(خليج ت) الأكثر ارتفاعا أما شركات (آن) و(المستثمرون) و(بتروجلف) و(أرزان) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (معادن) و(العيد) و(المصالح ع) و(تمدين ع) الأكثر انخفاضا.